عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء لـ« الثورة »:

نسبة الاستجابة والتنفيذ الحكومي لتوصيات مجلس الشورى وصلت إلى 92%

انطلاقاً من التوجيهات الحكيمة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، بضرورة التعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة المختلفة ومنها مجلسا الشورى والوزراء واهتمامات وعناية فخامته بالتوصيات المرفوعة إليه من مجلس الشورى التي يحيلها فخامة رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء.. وما آلت إليه هذه التوصيات وما أحدثته على مستوى السياسات العامة للدولة والحكومة في مختلف المجالات .. منها ما ترجم إلى قوانين وقرارات .. ومنها ما هو في طور التنفيذ والإنجاز.

انطلاقا من ذلك وفي إطار تعزيز روح التعاون والتكامل الحضاري النوعي بين مجلسي الشورى والوزراء عقد مجلس الشورى الأحد الماضي اجتماعاً برئاسة الأخ الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس مجلس الشورى وبحضور الأخ الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء، والأخ الأستاذ عبدالحافظ ناجي السمة، أمين عام مجلس الوزراء والأخوة وزراء التربية والتعليم والثقافة والمالية ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ورئيس الجهاز المركزي للرقابة وعدد من المسئولين.

وعقب اختتام الاجتماع التقت (الثورة) الأخ الأستاذ عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء الذي تحدث عن أهمية الاجتماع وكذا التقرير الموجز عن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتنفيذ توصيات مجلس الشورى قائلاً:

لقاء/ رياض شمسان

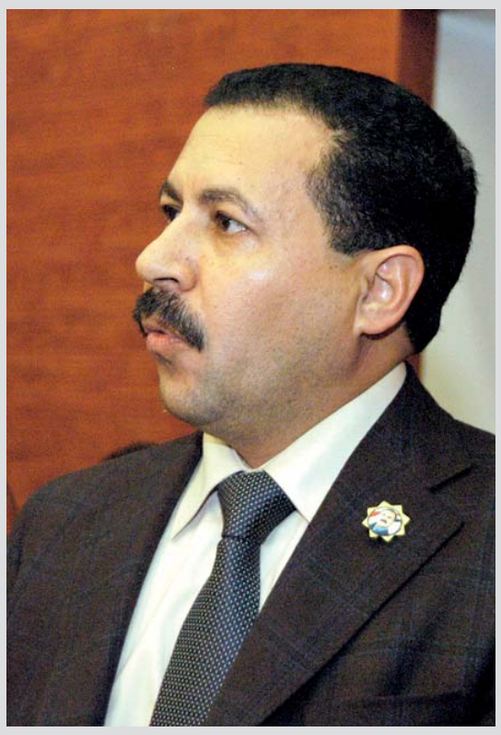

◎ الاجتماع المشترك لمجلسي الوزراء والشورى جسد الدور التكاملي بين المجلسين

◎ توصيات الشورى كان لها الأثر الإيجابي في تعزيز جهود الحكومة لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية

◎ تم إنشاء لجنة متخصصة لتنظيم وتفعيل آلية التعامل الحكومي مع توصيات مجلس الشورى ومتابعة تنفيذها

يطيب لي في البداية أن اعبر عن سعادتي الغامرة وشعوري العميق بالاعتزاز للمشاركة في هذا الاجتماع المشترك الذي يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه العلاقة بين الحكومة ومجلس الشورى الذي يضم في عضويته نخبة من خيرة رجال اليمن في مختلف المجالات ويجدر بنا التذكير إلى جلسة مجلس الشورى المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١م والتي انعقدت آنذاك بحضور الأخ أحمد محمد الكحلاني وزير شئون مجلسي النواب والشورى السابق حيث ناقش مجلس الشورى فيها السبل الكفيلة بإيجاد آلية حكومية واضحة للتعامل مع توصيات المجلس بالإضافة إلى تقديم التساؤلات من البعض حول ما تم بشأن التوصيات السابقة للمجلس وتم رفع الموضوع في حينه إلى دولة الدكتور علي محمد مجور – رئيس مجلس الوزراء الذي وجه على الفور كلاً من وزير شئون مجلسي النواب والشورى والأمين العام لمجلس الوزراء بوضع الآليات المناسبة لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ التوصيات ورفع التقارير اللازمة إلى مجلس الوزراء، وعليه فقد صدرت القرارات التنفيذية واتخذت الإجراءات اللازمة وشكلت لجنة فنية مشتركة من وزارة شئون مجلسي النواب والشورى والأمانة العامة لمجلس الوزراء لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ التوصيات والتي بدورها قامت بتنفيذ مهامها من خلال فرق عمل داخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيث بذلت جهود كبيرة ودؤوبة طوال العام المنصرم ابتداء من جمع وتصنيف وترتيب التوصيات موضوعياً وقطاعياً وتحديد الجهات ذات العلاقة بالتنفيذ وتصميم نماذج التقييم والتحليل والمتابعة، إضافة إلى إدخال التوصيات في قاعدة بيانات الكترونية حتى يسهل التعامل معها وتحديثها وإدخال البيانات اللازمة بشأنها، واليوم في هذا اللقاء المبارك والذي يأتي حصيلة للجهود المشتركة والدور التكاملي بين الحكومة ومجلس الشورى وضعنا بين أيدي رئاسة وأعضاء المجلس الوثائق الشاملة عن مستوى الإجراءات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ توصيات المجلس خلال الفترة «٢٠٠٥–٢٠٠٩م».

ثلاث وثائق

● نرجو إعطاءنا فكرة عن ما تتضمنه هذه الوثائق؟

– تتكون هذه الوثائق من التالي:

الوثيقة الأولى/ النموذج رقم «١»: وتتضمن بيانا بالإجراءات الحكومية المنفذة خلال السنوات الخمس ذات العلاقة بالتوصيات.. وينبغي التنويه إلى أن هناك إجراءات أكثر تفصيلاً وخاصة ما يتعلق بتنفيذ المشاريع ستجدونها في تقارير الأداء الحكومي «٢٠٠٧–٢٠٠٩م» التي وزعت على مجلس الشورى في فترات سابقة بالإضافة إلى تضمينها بالنسخة الالكترونية المرفقة بالحقيبة الموزعة عليكم.

الوثيقة الثانية/ النموذج رقم «٢»: وهي البرنامج التنفيذي للإجراءات الحكومية المخططة لما هو غير منفذ من التوصيات بصورة جزئية أو كلية كما تتضمن هذه الوثيقة بياناً بالإجراءات المخططة للتوصيات ذات الطابع المستمر على سبيل المثال التوصيات المتعلقة بالتوعية والتثقيف الصحي.. حيث نجد أن هناك إجراءات حكومية في هذا المجال وردت في النموذج رقم «١» كإجراءات منفذة في الأعوام السابقة بالإضافة إلى ورودها في هذا النموذج كإجراءات مخططة للأعوام القادمة وفيما يتعلق بما تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٠م من إجراءات حكومية لها علاقة بالتوصيات فإنه سيتم تقديم تقرير بذلك إلى مجلس الشورى خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض التوصيات في المصفوفة الرئيسية لم تذكر أمامها إجراءات تنفيذية وذلك يعود إلى أن جانباً منها يتعلق بجهات لا تتبع مجلس الوزراء والجزء الآخر يعود إلى أن طبيعة التوصيات يتطلب تنفيذها جهوداً مشتركة من قبل أكثر من جهة ولا يمكن تنفيذها من قبل جهة حكومية منفردة، وهذا ما تم مراعاته من خلال قرارات رئيس الوزراء الصادرة بتشكيل لجان فنية من الجهات الحكومية ذات العلاقة لدراسة التوصيات ذات الطابع المشترك واقتراح الإجراءات الحكومية المناسبة لتنفيذها ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وسيتم موافاة مجلسكم بالنتائج فور انتهاء تلك اللجان من عملها.

الوثيقة الثالثة: وتتضمن أهم المخرجات الحكومية ذات العلاقة بالتوصيات والصادرة من مختلف المستويات الحكومية وتتكون من ثلاثة أجزاء:

أ– قائمة بأهم القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس الوزراء وقرارات وأوامر مجلس الوزراء التي صدرت خلال الفترة ولها علاقة بشكل مباشرة أو غير مباشر بالتوصيات.

ب– الآلية الحكومية للتعامل مع توصيات مجلسي النواب والشورى والصادرة بقرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م والقرارات الصادرة بشأنها والتي تم تحديثها وصدرت بقرار رئيس الوزراء رقم (٥١٥) لعام ٢٠١٠م.

ج– توجيهات الأخ رئيس الوزراء إلى الوزارات والجهات الحكومية بشأن تنفيذ التوصيات والصادرة فور تلقي توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية– حفظه الله– بشأنها.

وينبغي التنويه إلى أن هذه الوثائق قد أخذت من الجهد والوقت الشيء الكثير لجمعها وتصنيفها على سبيل المثال الوثيقة الثالثة التي تحتوي على أهم المخرجات الحكومية بمستوياتها المختلفة، وذلك بالنظر إلى حجم قاعدة البيانات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء الورقية منها والإلكترونية لفترة خمس سنوات مضت، حيث تم العودة إليها واستخراج ما يتعلق منها بهذه التوصيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المراحل الرئيسية للعمل

● وعن المراحل التي مر بها هذا العمل قال الأخ الأمين العام لمجلس الوزراء:

– لقد مر هذا العمل بعدد من المراحل الرئيسية وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وقد تمثلت بإعداد المصفوفة الإجرائية الأولية التي تشكلت بعد جمع وتصنيف التوصيات سنوياً وموضوعياً وقطاعياً كل على حدة وتم عرضها على مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٦/١م وأصدر المجلس بشأنها القرار (١٥٤) لسنة ٢٠١٠م تضمن العديد من التكليفات للجهات الحكومية ذات العلاقة بالتنفيذ ومنها تكليف وزارة شئون مجلسي النواب والشورى والأمانة العامة لمجلس الوزراء بالإعداد والتحضير لعقد ورشة عمل في رئاسة الوزراء تضم ممثلين عن الأمانتين العامتين لمجلسي النواب والشورى وكذا المختصين بأعمال مجالس الوزراء والنواب والشورى في جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ وتحولت الورشة إلى لقاء موسع انعقد برعاية الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني– رئيس مجلس الشورى– في تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨م والذي كرس لمناقشة وتحديد المهام والأدوار المطلوبة من قبل كافة الجهات الحكومية المعنية للتعامل مع التوصيات.

المرحلة الثانية: وقد تم فيها تنفيذ قرار مجلس الوزراء المذكور ومتابعة الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة لرفع ما تم تنفيذه من أنشطة وإجراءات بشأن التوصيات بالإضافة إلى تزمين ما لم يتم تنفيذه بشكل كلي أو جزئي من التوصيات وعلى ضوء ذلك تم إعداد المسودة الأولى من مصفوفة الإجراءات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ توصيات مجلس الشورى وعرضها على مجلس الوزراء الذي أصدر بشأنها القرار رقم ٢٩٧ لعام ٢٠١٠م والذي نص على تكليف الوزارات والأجهزة الحكومية باستكمال ما يخصها في النموذج ١و٢.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة التي قامت فيها فرق فنية من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة شئون مجلسي النواب والشورى بمتابعة الجهات المعنية ومراجعة الوثائق المعروضة على مجلس الشورى وإعدادها في صورتها النهائية باعتبارها تمثل اللبنة الأولى على الطريق الصحيح في مسار ترسيخ وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الحكومة ومجلس الشورى وذلك تجسيدا للتوجهات والسياسات العامة للدولة وترجمة لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح القائد الوحدوي الرمز وربان سفينة الوطن نحو التنمية الشاملة وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

أهم النتائج والمؤشرات

● ما هي أهم النتائج والمؤشرات الرئيسية التي يمكن الخروج بها من تلك المصفوفة الإجرائية؟

– عند تحليل المصفوفة الإجرائية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والمؤشرات الرئيسية فيما يلي أهما:

أولا في مجال تحليل الأهمية النسبية للتوصيات خلال الفترة على مستوى السنوات والقطاعات الاقتصادية أو المجالات التنموية نجد أن العامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م قد شهدا نشاطا كبيرا لمجلس الشورى في مستوى وحجم مخرجاته حيث بلغ عدد التوصيات خلال العامين ٥٠٢ توصية من أصل ٩٦٧ توصية للأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩م بنسبة تصل إلى ٥٢٪ تركزت معظم هذه التوصيات على تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والشئون الاقتصادية وتحسين الاستدامة المالية والشئون الأمنية والعدالة والتعليم والموارد البشرية على التوالي في الوقت الذي تركزت معظم التوصيات الصادرة خلال السنوات الخمس مجتمعة على مجال الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد وفي مجال التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والتعليم والموارد البشرية ثم الأمن والشئون العدلية ثم الشأن الاقتصادي على التوالي.

ثانيا: وفي مجال قياس مستوى التعامل الوزاري مع ما نفذ منها كليا أو جزئيا فقد بينت المؤشرات أن نسبة التنفيذ من قبل جميع الجهات المعنية بالتوصيات وصلت إلى ٨٧٪ بينما وصل ما نفذ منها بصورة جزئية من قبل الجهات الرئيسية المعنية بالتنفيذ إلى نسبة ٥٪ وبذلك تصل النسبة الكلية للتنفيذ والاستجابة إلى ٩٢٪.

ثالثا: وفيما يخص المخرجات الحكومية الصادرة خلال الفترة فقد وصل عدد هذه المخرجات ٥٦٤ مخرجا توزعت ما بين ٣٥ قانوناً و٣٤ قراراً جمهورياً و٤٣٥ قرار وأمر مجلس الوزراء و٦٠ قرار رئيس وزراء وهي أهم المخرجات الصادرة حتى النصف الأول من العام المنصرم.

رابعا: ومن جهة أخرى فإنه لا بد من الإشارة هنا إلى الدور الإيجابي لتوصيات مجلس الشورى ومساهمتها في تعزيز قدرة الأداء الحكومي وتخطيط مدخلاته وتحسين الاستدامة المالية ومؤشرات الإطار الاقتصادي للموازنة ورفع مستوى القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات حيث نجد أن الجانب الأكبر من التوصيات الصادرة خلال العامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م انصب باتجاه مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وانهيار مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية وغيرها من المتغيرات الدولية التي تأثرت بها بلادنا كغيرها من دول العالم والتي انعكست سلباً على مستوى تنفيذ الموازنة والأداء الاقتصادي ومعدلات النمو والتنمية والبطالة والفقر وبالتالي فقد كان لتوصيات مجلس الشورى الأثر البالغ في تعزيز جهود الحكومة لمواجهة هذه الآثار والعمل على تجاوزها وهو ما مثل منعطفا حقيقياً في مستوى العلاقة والدور التكاملي والتشاركي بين الحكومة ومجلس الشورى.

آلية التعامل مع التوصيات

● وبالنسبة لآلية التعامل مع التوصيات قال:

– فيما يتعلق بآلية التعامل مع التوصيات فإنه تجدر الإشارة إلى أن اللقاء الموسع الذي انعقد برعاية الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني قد أقر تشكيل لجنة من عدد من الوزارات والجهات الحكومية الرئيسية ذات العلاقة بالإضافة إلى ممثلين لمكتب رئاسة الجمهورية والأمانتين العامتين لمجلسي النواب والشورى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك لتطوير وإثراء آلية التعامل مع توصيات مجلسي النواب والشورى الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م وقد توصلت اللجنة إلى اقتراح آلية تنظيم جديدة للتعامل مع هذه التوصيات تم إقرارها من مجلس الوزراء بالقرار رقم (٣٣٥) لسنة ٢٠١٠م وصدرت بقرار رئيس الوزراء رقم (٥١٥) لسنة ٢٠١٠م تتلخص أهم أحكامها ومضامينها في قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتلقي التوصيات الصادرة عن مجلسي النواب والشورى ودراستها وتحليلها من النواحي القانونية والفنية وتحديد الجهات ذات العلاقة وإعداد مشاريع القرارات والأوامر اللازمة وعرضها على مجلس الوزراء ومن ثم توجيه المخاطبات اللازمة للجهات المعنية بالتنفيذ مرفقة بقرارات وأوامر مجلس الوزراء الصادرة بشأنها وبعد ذلك تتولى وزارة شئون مجلسي النواب والشورى متابعة الجهات المعنية بالتنفيذ وإعداد المصفوفات الإجرائية اللازمة، إضافة إلى رفع التقارير الدورية وغير الدورية لرئيس مجلس الوزراء وإبلاغ مكتب رئاسة الجمهورية وأمانتي مجلسي النواب والشورى بالنتائج كل فيما يخصه إضافة إلى ذلك حددت الآلية أدوار الجهات المعنية بالتنفيذ وكيفية رفع التقارير وفق نماذج موحدة معتمدة كما ستقوم كل من وزارة شئون مجلسي النواب والشورى والأمانة العامة لمجلس الوزراء بإعداد تقارير سنوية على مستوى تنفيذ التوصيات وسيتم عرضها سنويا على مجلسي النواب والشورى – كل فيما يخصه – وذلك بعد مراجعتها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء.

أدوار مشكورة

● كلمة أخيرة تودون قولها في هذا اللقاء؟

– أتقدم بالشكر الجزيل لجميع المشاركين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة شئون مجلسي النواب والشورى ومختلف الجهات الحكومية والذين ساهموا بأدوار مشكورة ومتفاوتة في إخراج هذا العمل المتكامل ووضعه أمام مجلس الشورى متضمناً الإجراءات الشاملة عن مستوى التعامل الحكومي مع توصيات مجلس الشورى للأعوام السابقة إضافة إلى تحديد مسار العلاقة التشاركية بين الحكومة والمجلس حاضراً ومستقبلاً.

تصوير/ ناشر سيف العبسي